

هذا الملخص ابتداءً من المحاضرة السابعة والثامنة والتاسعة والعاشره لمادة الإدارة المالية 1 لعام 1432 هـ

قائمة الدخل

البيان	القيمة
المبيعات	495.000
- تكلفة البضاعة المباعة	225.000
= مجمل الربح	110.000
- مصاريف إدارية	5.000
- الإهلاك	25.000
- الإيجار	130.000
= ربح العمليات (ربح التشغيل)	130.000
= ↓ الربح قبل الضرائب والفوائد	130.000
- الفوائد	21.000
= الربح قبل الضريبة	109.000
= × ↓ الضرائب [50%]	54.500
= ↓ الربح بعد الضريبة	54.500
= ↓ أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3.000
= صافي الربح	51.500

قائمة المركز المالي (الميزانية)

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
+ نقدية	+ ذمم دائنة
+ أوراق مالية	+ أرصدة دائنة أخرى
+ ذمم مدينة	= مجموع الخصوم المتداولة
+ مخزون سلع	
= مجموع الأصول المتداولة	
	+ سندات دين طويلة الأجل
	+ قروض طويلة الأجل
	= مجموع الخصوم طويلة الأجل
+ صافي المعدات	
+ أراضي	
= مجموع الأصول الثابتة	
	+ أسهم ممتازة
	+ أسهم عادية (6.000 سهم)
	+ أرباح محتجزة
	= مجموع حقوق الملكية
= 1 + 2	= 1 + 2 + 3
مجموع الأصول	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
469.000	469.000

الأنواع الأساسية للنسب المالية :

- 1- نسب السيولة (داخل الشركة) .
- 2- نسب المديونية (داخل الشركة مقارنة بنفسها لسنوات سابقة والشركات الأخرى المنافسة) .
- 3- نسب النشاط (تقيس النشاط المالي للشركة) .
- 4- نسب الربحية (قياس مستويات الربحية داخل الشركة [لمزيد من التفاصيل راجع قائمة الدخل]) .
- 5- نسب التقويم (يقصد بها نسب تقويم الأسهم [نسب الأسهم] والمعلومات الموفرة للمضاربين والمساهمين) .

علماً بأن مخزون أول المدة كان [62.000] ريال .

❖ تم استخدام متوسط الصناعة في كمييار من معايير الحكم على الشركة وموقفها المالي في المقارنة .

↑ كلما ارتفع النسبة عن متوسط الصناعة أ كان أفضل .

عرفاناً وراداً للجميل ، إهداء إلى أختي / تذكارة العنزي ، مع تحيات أخوكم / محمد بوموزة

رموز المقارنة	نتيجة المقارنة	متوسط الصناعة	القانون	النسب المالية
↑↑ أعلى أفضل	القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أقل مما هو سائد في الصناعة التي تنتمي لها الشركة	2.8 مرة	1 نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة $2.4 = 67.000 \div 163.000 =$ تعليق: أي أن ما لدينا من أصول متداولة يغطي الخصوم المتداولة بمعدل 2.4 مرة	أولاً: نسبة السيولة: تستخدم نسب السيولة من أجل تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل
↑↑ أعلى أفضل	لها القدرة أكبر من مثيلاتها على مواجهة التزاماتها المالية في المدى القصير بالاعتماد على الأصول المتداولة دون المخزون السلعي	1.2 مرة	2 نسبة التداول السريع = (الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ الخصوم المتداولة $1.3 = 67.000 \div (75.000 - 163.000) =$ تعليق: يتم استبعاد المخزون السلعي لأنه لا يمكن الوفاء بالديون عن طريقه، وذلك للحصول على ما يسمى [التداول السريع] أي المواد المتداولة من الأصول وهي سريعة الوفاء بالديون مثل [الصندوق، البنك، المدينون] .	لها القدرة أكبر من مثيلاتها على مواجهة التزاماتها المالية في المدى القصير بالاعتماد على الأصول المتداولة دون المخزون السلعي
↑↑ أعلى أفضل بشرط أن لا يكون الفارق كبير جداً	لها القدرة على تغطية التزاماتها المالية باستخدام النقدية المتوفرة أفضل من مثيلاتها	0.40 مرة	3 نسبة النقدية = (النقدية + الاستثمارات المؤقتة) ÷ الخصوم المتداولة $0.42 = 67.000 \div (21.000 + 7.000) =$ تعليق: - الاستثمارات المؤقتة، لماذا؟ لأنها عبارة عن سيولة فائضة لدى الشركة تستثمر بالعادة في [الأوراق المالية] ويكن بيعها والحصول على السيولة - النتيجة في محتوى المقرر كانت خاطئة، تم التعديل وبناءً على ذلك تم تقريب نسبة متوسط الصناعة إلى 0.40 - إن فشل الشركة في أداء التزاماتها على المدى القصير يؤدي إلى العسر المالي [الإفلاس] . - زيادة نسبة الشركة عن نسبة الصناعة بأضعاف كثيرة يعني أن الشركة تحتفظ بسيولة نقدية أكثر من اللازم وهذا يدل على أنها لم تستثمر السيولة بشكل سليم مما يؤدي إلى ضياع فرصة بديلة وضياع عوائد، وتعتبر كرأس مال مجمد وغير مستغل .	لها القدرة على تغطية التزاماتها المالية باستخدام النقدية المتوفرة أفضل من مثيلاتها
↑↑ أعلى أفضل	وتعني أن الشركة في وضع أفضل، فكلما كان معدل دوران الأصول المتداولة عالياً، كلما دل على كفاءة الإدارة	0.28 مرة	1 معدل دوران الأصول المتداولة = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \frac{495.000}{163.000} = 3.04$ مرة تعليق: - أي أنه كان يمكن تدوير المبيعات بعدد [3.04] مرة بالنسبة لمجموع الأصول المتداولة .	ثانياً: نسب النشاط: تهتم نسب النشاط بتحليل لنشاط المالي داخل المنشأة
↑↑ أقرب أو أعلى كان أفضل	نسبة المنشأة أقل من متوسط الصناعة، وهذا يعني أن المنشأة لديها القدرة على تحصيل ديونها وتدويرها بما معده [8.25] مرة في العام الواحد، وهذا أقل من القدرة التي لدى الشركات المناظرة لها في نفس الصناعة .	8.5 مرة	2 معدل دوران الذمم المدينة = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}} = \frac{495.000}{60.000} = 8.25$ مرة تعليق: - انخفاض نسبة معدل دوران الذمم المالية عن متوسط الصناعة، دليل عن أن الشركة تواجه مشكلة في تحصيل الذمم المدينة، وبالتالي تزايد رصيد هذه الحسابات، وقد يكون السبب في ذلك السياسة الائتمانية المتساهلة التي تتبعها الشركة، وهذا دليل على أن الشركة لها القدرة على زيادة المبيعات [نشاط قوي] ولكن ليس لها القدرة على تحصيل هذه الذمم [سياسة ائتمانية متساهلة] . - أما إذا كانت الشركة تتبع سياسة ائتمانية متشددة، فإن رصيد الذمم المدينة سوف يكون منخفضاً، وبالتالي فإن معدل دوران الذمم المدينة سوف يكون عالياً .	وقياس قدرتها على استخدام الموارد المتاحة لديها من أجل توليد المبيعات

<p>↑ ↓ انخفض كان أفضل</p>	<p>40 يوم</p> <p>أن الشركة تستغرق فترة أطول في تحصيل الأرصدة المدينة، مما يجعل مجموع الأرصدة المجمدة خارج الشركة أكبر، وبالتالي اعتماد أقل على التدفقات النقدية من الحسابات المدينة في مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهذا يمثل خطر على الشركة وقد يساهم في حدوث العسر المالي</p>	<p>3 متوسط فترة التحصيل = $\frac{60.000}{360 \div 495.000} = 1$ = المبيعات الأجلة في اليوم</p> <p>تعليق :- إذا لم ينص عن المبيعات الأجلة في السؤال، تؤخذ المبيعات الواردة في قائمة الدخل على أنها مبيعات آجلة . - يهدف إلى قياس سرعة تحصيل الذمم المدينة، أي كم يلزم الشركة من الوقت لتحصيل هذه الأموال . - كلما زادت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى زيادة الأموال المجمدة في شكل حسابات مدينة لدى عملاء الشركة . - أي أن الشركة لديها عملاء كثير يتعاملون بنظام الشراء الأجل، ويلزمها [44] يوماً كمتوسط سرعة التحصيل . - المبيعات الأجلة في اليوم الواحد = المبيعات الأجلة ÷ 360 يوماً وهو عدد أيام السنة الواحدة .</p>	
<p>↑ ↑ أعلى أفضل</p>	<p>3 مرات</p> <p>تعني أن كل ريال مستثمر في المخزون ينتج عنه مبيعات قيمتها 3.30 ريال، أو بمعنى آخر فإن الشركة استطاعت تحويل مخزونها إلى مبيعات خلال العام بمعدل [3.30] مرة مقارنة بمتوسط الصناعة</p>	<p>4 معدل دوران المخزون = $\frac{225.000}{2 \div (75.000 + 62.000)} = 3.3$ مرة</p> <p>تعليق :- متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2 - مخزون آخر المدة يظهر في قائمة المركز المالي [الميزانية]، بينما مخزون أول المدة [من معطيات السؤال] . - معدل دوران المخزون، يقصد به كم مرة تقوم الشركة بتدوير هذا المخزون . - كلما زادت عن متوسط الصناعة فذلك دليل على الكفاءة الإدارية في جانب النشاط .</p>	
<p>↑ ↑ أعلى أفضل</p>	<p>2.1 مرة</p> <p>نجد أن كل ريال مستثمر في الأصول الثابتة ينتج عنه مبيعات مقدارها 1.62 ريال وهذه أقل من متوسط الصناعة، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً، وعلى إدارة الشركة البحث عن الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة .</p>	<p>5 معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{495.000}{306.000} = 1.62$ مرة</p> <p>تعليق :- معدل دوران الأصول الثابتة [الأصول ذات العمر الطويل] وهو حجم النشاط البيعي بالمقارنة مع الأصول المملوكة . - كلما كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفعاً عن معدل الصناعة، فإنه بالضرورة يعني : @ دليل على كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة . @ صغر حجم الاستثمار في الأصول الثابتة . @ وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول . - من أسباب انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة، يعود إلى : @ إما أن الشركة قامت باستثمار مبالغ في الأصول الثابتة هي في غنى عنها . @ أو أن الشركة ليس باستطاعتها تحسين المبيعات أو تسويقها بشكل جيد .</p>	
<p>↑ ↑ أعلى أفضل</p>	<p>1.8 مرة</p> <p>هذا يعني أن كل ريال مستثمر في أصول الشركة يولد مبيعات مقدارها 1.06 ريال، وهو أقل بكثير من متوسط الصناعة، لذا يعتبر أداء الشركة ضعيف مقارنة بمتوسط الصناعة</p>	<p>5 معدل دوران مجموع الأصول = $\frac{495.000}{469.000} = 1.055$ مرة</p> <p>تعليق :- تعبر هذه النسبة عن كفاءة المنشأة في استخدام كل الأصول المتاحة لها [الثابتة + المتداولة] في زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح، وتقاس نسبة الكفاءة الإدارية في استخدام مجموع الأصول . - تفترض هذه النسبة وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول . - ينظر إلى هذه النسبة على أنها مؤشر لقياس حجم الاستثمار المطلوب في الأصول من أجل توليد ريال واحد في شكل مبيعات . - إن انخفاض هذه النسبة دليل على [حدوث مشكلة إما في البسط أو المقام] : @ أن الشركة لا تنتج مبيعات كافية . @ أو وجود طاقة معطلة . @ أو وجود مشكلة في السياسات التسويقية . - ينبغي على إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكفيلة بتحسين هذه النسبة وذلك بإتباع الأمور التالية : @ زيادة حجم المبيعات [حل المشكلة الحاصلة في بسط المعادلة الحسابية] . @ أو تقليص حجم الاستثمار في مجموع الأصول [حل المشكلة الحاصلة في مقام المعادلة الحسابية] .</p>	

رموز المقارنة	نتيجة المقارنة	متوسط الصناعة	القانون	النسب المالية
<p>← →</p> <p>خير الأمور أوسطها</p> <p>كلمها كان أعلى أو أقل كان أسوأ</p>	<p>أي مجموع الأموال المستثمرة في الأصول مصدرها الأموال المقترضة ، ويمثل ذلك محاولة من الشركة بالاستفادة من ميزة الدين في التمويل .</p> <p>إلا أن ارتفاع نسبة المديونية عن متوسط الصناعة قد يرفع من درجة المخاطر المرتبطة بها .</p> <p>وأيضاً يحد من فرص الشركة على الحصول على أموال إضافية في المستقبل .</p>	42%	<p>1 نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{150.000 + 67.000}{469.000} = 46\%$</p> <p>تعليق :- مجموع الديون = مجموع خصوم متداولة + مجموع خصوم طويلة الأجل .</p> <p>- يتم استبعاد حقوق الملكية من الخصوم .</p> <p>- مجموع الديون تشمل الديون قصيرة و طويلة الأجل .</p> <p>- كلما كانت النسبة عالية ، فإن الشركة سوف تواجه صعوبات شديدة عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها ، وبالتالي :</p> <p>@ عدم الحصول على قروض .</p> <p>@ أو الحصول على القروض بشروط صعبة المئال .</p> <p>@ أو الحصول على القروض بمعدلات فائدة مرتفعة .</p> <p>- أما إذا كانت النسبة منخفضة ، فإن ذلك يدل على أن الشركة لم تستفد من مصادر التمويل المنخفضة التكلفة [القروض] في تمويل استثماراتها ، أي أنها تضيع فرصة بديلة لم تستفد منها .</p>	<p>ثالثاً : نسب المديونية أو الاقتراض :</p> <p>تقيس درجة اعتماد المنشأة على الديون في تمويل استثماراتها ، وكذلك قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها [قصيرة الأجل] الناتجة من استخدام الديون ، مثل [الفوائد و أقساط القروض] .</p>
<p>← →</p> <p>خير الأمور أوسطها</p>	<p>الشركة تعتمد على الأموال المقترضة بشكل يتجاوز بكثير متوسط الصناعة</p> <p>مما قد يعرض الشركة إلى مخاطر إضافية مقارنة بشركات نفس الصناعة .</p>	75%	<p>2 نسبة الديون إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{217.000}{252.000} = 86\%$</p> <p>تعليق :- مجموع الديون = مجموع خصوم متداولة + مجموع خصوم طويلة الأجل ($217.000 = 150.000 + 67.000$)</p> <p>- حقوق الملكية = رأس المال [أسهم ممتازة + أسهم عادية] + احتياطات بأنواعها + أرباح محتجزة ($252.000 = 147.000 + 60.000 + 45.000$)</p> <p>- تقيس هذه النسبة نسبة الأموال المقترضة إلى أموال حقوق الملكية .</p>	<p>لماذا قصيرة الأجل فقط ؟</p> <p>لأن الالتزامات طويلة الأجل ، يمكن إعادة جدولتها وإيجاد طرق مناسبة لسدادها .</p>
	<p>توضح أن الديون طويلة الأجل تمثل 37% من مجموع هيكل رأس المال وهي نسبة أعلى من متوسط الصناعة .</p>	35%	<p>3 نسبة الديون طويلة الأجل = $\frac{\text{الديون [الخصوم] طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}} = \frac{150.000}{402.000} = 37\%$</p> <p>تعليق :- مجموع هيكل رأس المال = [الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية] ، لماذا ؟ لأننا نريد نسبة الديون طويلة الأجل فقط = $402.000 = 252.000 + 150.000$ =</p> <p>- يتضح من النسب الثلاث السابقة [1 ، 2 ، 3] أن اعتماد الشركة على الديون أعلى من توسط الصناعة بشكل عام وهذا أمر غير مرغوب فيه لأنه قد يؤثر سلباً على :</p> <p>@ القدرة الاقتراضية للشركة .</p> <p>@ القيمة السوقية للشركة .</p> <p>@ ارتفاع درجة المخاطر .</p>	

<p>4.2 مرة</p> <p>الشركة لها القدرة على دفع الفوائد المستحقة عليها بشكل أكبر بكثير من متوسط الصناعة .</p> <p>قد يعود ذلك إلى كفاءة الإدارة في إدارة أصولها وتحقيق أرباح عالية .</p> <p>وقد يكون بسبب الرقابة على المصروفات .</p> <p>وقد يكون بسبب انخفاض نسبة الفوائد على القروض التي حصلت عليها الشركة .</p> <p>هذا يدل على أن الشركة في مأمن من أي عسر مالي من المصادر التي أقرضها .</p>	<p>4 عدد مرات تغطية الفوائد =</p> $\frac{130.000}{21.000} = 6.2 \text{ مرة}$ <p>الأرباح قبل الضرائب الفوائد السنوية</p>	<p>تعليق : - الأرباح قبل الضرائب و الفوائد [ربح عمليات التشغيل] = ربح عمليات التشغيل = صافي الربح + أرباح موزعة على الأسهم الممتازة + الضريبة + الفوائد السنوية [130.000 = 21.000 + 54.500 + 3.000 + 51.500]</p> <p>- تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية المرتبطة بالتمويل عن طريق الاقتراض [طويلة الأجل وقصيرة الأجل] .</p> <p>- كلما كان عدد مرات التغطية [أ] مرتفعاً كلما كانت الشركة في وضع أفضل .</p> <p>- كلما [↓] انخفض عدد مرات التغطية فإن أي تدني في الأرباح قد يعرض الشركة لعدم القدرة على سداد الفوائد المستحقة عليه .</p>	<p>رابعاً : نسب الربحية :</p> <p>1 هامش مجمل الربح =</p> $\frac{270.000}{495.000} = 54.5\%$ <p>مجمل الربح المبيعات</p> <p>تعليق : - مجمل الربح = المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة = 270.000 = 495.000 - 225.000</p> <p>- تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات .</p> <p>- يعكس هامش إجمالي الربح الإضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة .</p> <p>- كلما كانت النسبة عالية ، فإن ذلك يدل على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الإجمالية .</p>
<p>56%</p> <p>المنشأة تحصل على 54.5% ريال عن كل ريال مبيعات وذلك في شكل ربح إجمالي وهو أقل من متوسط الصناعة الذي يبلغ 56% .</p> <p>يعتبر ذلك مؤشراً سلبياً في حق الشركة وتقدير النسبة بأنها ضعيفة .</p>	<p>8%</p> <p>هامش صافي الربح =</p> $\frac{54.500}{495.000} = 11.2\%$ <p>صافي الربح بعد الضريبة المبيعات</p>	<p>تعليق : - هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الضرائب و الفوائد = ربح عمليات التشغيل = صافي الربح بعد الضريبة = ربح عمليات التشغيل - الفوائد - الضرائب = صافي الربح بعد الضريبة = 54.500 = 130.000 - 21.000 - 54.500</p> <p>- انتبه ! صافي الربح بعض الضريبة أي أنه يشمل الأرباح التي سوف توزع على الأسهم الممتازة لأنها لا تعتبر مصاريف</p> <p>- تهدف النسبة إلى معرفة صافي الربح الذي تحققه الشركة عن كل ريال مبيعات بعد خصم المصاريف والنفقات المتعلقة بالإنتاج والبيع والتمويل والضرائب . [هذا توضيح أكثر للنقطة التي سبقتها] .</p>	<p>وتسعى تحديداً إلى الإجابة عن السؤالين التاليين :</p> <p>(أ) ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مبيعات [ربحية الأرباح] .</p> <p>(ب) ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مستثمر في الأصول التي تستخدمها المنشأة ؟</p>
<p>30%</p> <p>يعني أن أصول الشركة الملموسة و المشاركة في العمليات لا تحقق إيرادات بنفس المستوى الذي تحققه شركات مماثلة من نفس القطاع .</p> <p>أي أن النسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط الصناعة .</p> <p>ولتحسين الوضع ، يتم السعي وراء زيادة المبيعات أو إعادة النظر في الأصول المشاركة في الإيرادات .</p>	<p>29%</p> <p>صافي ربح العمليات [ربح التشغيل] =</p> $\frac{130.000}{21.000 - 469.000} = 29\%$ <p>مجموع الأصول المشاركة في العمليات</p>	<p>تعليق : - مجموع الأصول المشاركة في العمليات = مجموع الأصول - الأوراق المالية = 448.000 = 21.000 - 469.000</p> <p>- تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي تحصل عليه المنشأة من الأصول المشاركة في العمليات .</p> <p>- تضم الأصول المشاركة في العمليات ، جميع الأصول ، باستثناء الأصول غير الملموسة ، مثل : @ شهرة المحل [التي تكونت من خلال السمعة التي تكتسبها مع مرور الزمن] . @ الأصول المؤجرة للغير [مثل معدات النقل الفائضة عن حاجة الشركة] . @ الأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بعمليات المنشأة ، مثل الاستثمار في الأوراق المالية .</p> <p>- كما يستبعد من الدخل أرباح الأصول الغير ملموسة كأرباح الأوراق المالية المملوكة .</p>	<p>تستخدمها المنشأة ؟</p>

<p>يمكن القول بأن الشركة أفضل من مثيلاتها فيما يتعلق بمعدل العائد على الاستثمار، النسبة ممتازة</p> <p>↑↑ أعلى أفضل</p>	<p>9%</p>	<p>④ معدل العائد على الاستثمار = $\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} = 11.62\%$</p> <p>تعليق: - الربح بعد الضرائب = ربح عمليات التشغيل - الفوائد - الضرائب الربح بعد الضريبة = 130.000 - 21.000 = 54.500 = 54.500</p> <p>- انتبه! الربح بعض الضريبة أي أنه يشمل الأرباح التي سوف توزع على الأسهم الممتازة لأنها لا تعتبر مصاريف</p> <p>- تقيس هذه النسبة صافي العائد مقارنة باستثمارات الشركة، وبالتالي فهي تقيس ربحية كافة استثمارات الشركة قصيرة الأجل و طويلة الأجل .</p> <p>- كلما كانت النسبة عالية مقارنة بمتوسط الصناعة دل ذلك على كفاءة سياسة المنشأة الاستثمارية والتشغيلية .</p>	
<p>هذا يعني أن ملاك الشركة يحققون مكاسب أعلى مقارنة بنظرائهم في نفس الصناعة .</p> <p>↑↑ أعلى أفضل</p>	<p>20%</p>	<p>⑤ العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = 21.6\%$</p> <p>تعليق: - الربح بعد الضرائب = ربح عمليات التشغيل - الفوائد - الضرائب الربح بعد الضريبة = 130.000 - 21.000 = 54.500 = 54.500</p> <p>- انتبه! الربح بعض الضريبة أي أنه يشمل الأرباح التي سوف توزع على الأسهم الممتازة لأنها لا تعتبر مصاريف</p> <p>- حقوق الملكية = أسهم ممتازة + أسهم عادية + أرباح محتجزة = 45.000 + 60.000 + 147.000 = 252.000</p> <p>- تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه الملاك على أموالهم المستثمرة في المنشأة .</p> <p>- إذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل .</p> <p>- قد يعود السبب أيضاً إلى استخدام الديون بنسبة أعلى من متوسط الصناعة .</p>	
<p>هذا يعني أنه أعلى من متوسط الصناعة، وهذا يدل على قدرة الشركة على متوسط الصناعة وهو مؤشر إيجابي</p> <p>↑↑ أعلى أفضل</p>	<p>16%</p>	<p>⑥ معدل العائد على هيكل رأس المال = $\frac{\text{الربح بعد الضريبة} + \text{فوائد الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الديون طويلة الأجل}} = 18\%$</p> <p>تعليق: - الربح بعد الضرائب = ربح عمليات التشغيل - الفوائد - الضرائب الربح بعد الضريبة = 130.000 - 21.000 = 54.500 = 54.500</p> <p>- انتبه! الربح بعض الضريبة أي أنه يشمل الأرباح التي سوف توزع على الأسهم الممتازة لأنها لا تعتبر مصاريف</p> <p>- حقوق الملكية = أسهم ممتازة + أسهم عادية + أرباح محتجزة = 45.000 + 60.000 + 147.000 = 252.000</p> <p>- الديون طويلة الأجل = سندات دين طويلة الأجل + قروض طويلة الأجل = 70.000 + 80.000 = 150.000</p> <p>- تعبر هذه النسبة عن العائد الذي تحققه المنشأة على هيكل رأس المال [الرسملة]</p> <p>@ هيكل رأس المال = حقوق الملكية + القروض</p> <p>@ الهيكل المالي = حقوق الملكية + القروض + خصوم متداولة</p> <p>- حقوق الملكية لها [ربح] و الديون طويلة الأجل المتمثلة في القروض عليه [فوائد]</p> <p>- يتم اعتبار الفوائد الواردة في قائمة الدخل هي فوائد الديون طويلة الأجل .</p>	

رموز المقارنة	نتيجة المقارنة	متوسط الصناعة	القانون	النسب المالية
			<p>1 نصيب السهم من الأرباح المحققة EPS = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \frac{51.500}{6.000} = 8.6$ ريال</p> <p>تعليق :- صافي الربح = ربح عمليات التشغيل - الفوائد - الضرائب - أرباح موزعة على الأسهم الممتازة $51.500 = 3.000 - 54.500 - 21.000 - 130.000 =$</p> <p>- عدد الأسهم العادية ، قد تدون فارغة في قائمة المركز المالي ، وتكتب [أسهم عادية = 10 ريال للسهم] ومبلغها الإجمالي [60.000] ريال ، وهنا يجب أن نستخرج الأسهم كعدد كالتالي [60.000 ÷ 10 = 6.000] سهم</p> <p>- نصيب السهم من الأرباح المحققة [Earnings Per Share] هي عبارة عن الأرباح المتوفرة للشركة [بعد خصم الأرباح الموزعة على الأسهم الممتازة] والتي يمكن توزيعها على المساهمين أو توزيع جزء منها وإعادة استثمار الجزء الآخر لصالحهم .</p>	<p>خامساً : نسب الأسهم</p> <p>تسمى أحياناً نسب السوق ، وتسمى هذه النسب إلى توفير المعلومات المتعلقة بإيرادات المنشأة وتأثيرها على سعر السهم .</p>
			<p>2 نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة $\frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{لأرباح المحققة للسهم}} = \frac{20}{8.6} = 2.3$</p> <p>المضاعف [أو مكرر الربحية] =</p> <p>تعليق :- سعر السهم السوقي [20] ريال من معطيات السؤال .</p> <p>- الأرباح المحققة للسهم = صافي الربح ÷ عدد الأسهم العادية = 51.500 ÷ 6.000 = 8.6 ريال للسهم الواحد .</p> <p>- تعتبر هذه النسبة من النسب الهامة في تقويم الأسهم في سوق الأوراق المالية .</p> <p>- وذلك لأنها تأخذ في الحسبان الأرباح بعد الضرائب وسعر السهم في السوق .</p> <p>- وتحاول ربط نصيب السهم من الأرباح المحققة مع نشاط السهم في سوق الأوراق المالية .</p>	
			<p>3 نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم $\frac{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}}{\text{سعر السهم السوقي}} = \frac{8.6}{20} = 0.43$</p> <p>مقلوب النسبة [=</p> <p>تعليق :- هذه النسبة عبارة عن مقلوب النسبة السابقة .</p> <p>- هي عبارة عن معدل العائد الذي يطالب به المستثمرون من أجل الاستثمار في سهم معين .</p>	
			<p>4 الأرباح الموزعة بالسهم = $\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}} = \frac{20.000}{6.000} = 3.33$ ريال</p> <p>تعليق :- الأرباح الموزعة [من معطيات السؤال] .</p> <p>- عدد الأسهم العادية ، قد تدون فارغة في قائمة المركز المالي ، وتكتب [أسهم عادية = 10 ريال للسهم] ومبلغها الإجمالي [60.000] ريال ، وهنا يجب أن نستخرج الأسهم كعدد كالتالي [60.000 ÷ 10 = 6.000] سهم</p> <p>- تقيس هذه النسبة نصيب السهم العادي من الأرباح التي توزعها الشركة على المساهمين .</p> <p>- وتعتبر هذه النسبة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر السهم .</p>	

❖ لا يمكن لأي نسبة بصفة مستقلة أن تعطي صورة واضحة عن الأداء المالي للشركة ، فيجب أن تكون جميع النسب مجتمعة ، وليس صورة مجزئة .

❖ تحليل النسب الشامل :

النسبة	شركة الروابي	متوسط الصناعة	التقييم
نسب السيولة			
نسبة التداول	2.4 مرة	2.8 مرة	ضعيف
النسبة السريعة	1.3 مرة	1.2 مرة	جيد
نسب النشاط			
معدل دوران الأصول المتداولة	3.04 مرة	2.8 مرة	جيد
دوران الذمم المدينة	8.25 مرة	8.5 مرة	ضعيف
متوسط فترة التحصيل	44 يوم	40 يوم	ضعيف
معدل دوران المخزون	3.3 مرة	3 مرات	جيد
معدل دوران الأصول الثابتة	1.62 مرة	2.1 مرة	ضعيف
معدل دوران مجموع الأصول	1.055 مرة	1.8 مرة	ضعيف
نسب المديونية			
الديون إلى حقوق الملكية	%86	%75	أكثر مخاطرة
الديون إلى هيكل رأس المال	%37	%35	أكثر مخاطرة
نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	%46	%42	أكثر مخاطرة
نسب الربحية			
هامش مجمل الربح	%54.5	%56	ضعيف
هامش ربح العمليات	%26	%27	ضعيف
هامش صافي الربح	%11	%8	جيد
القوة الإيرادية	%29	%30	ضعيف
العائد على الاستثمار	%11.62	%9	جيد
العائد على حقوق الملكية	%21.6	%20	جيد
العائد على هيكل رأس المال	%18.8	%16	جيد
نسب الأسهم			
تصويب المسهم من الأرباح	8.6		
سعر السهم إلى نصيب المسهم	2.3		
نصيب المسهم إلى سعر السهم	%43		
الربح الموزع بالسهم	3.33		

- إن تحليل كل نسبة مالية بمعزل عن النسب الأخرى يعتبر تحليلاً جزئياً ، ولا يُعطي المدير أو المحلل المالي صورة متكاملة عن الأداء المالي للشركة .

- يجب إدراج جميع النسب في قائمة واحدة ، ومن ثم دراستها حتى تكون الصورة شاملة ومتكاملة لأداء الشركة .

- مثل هذا الأسلوب [تحليل النسب الشامل] يظهر المشاكل وأبعادها وكيفية علاجها .

- على المحلل المالي أخذ كل الجوانب المتعلقة بالموقف المالي للشركة و المتمثلة في السيولة و النشاط والمديونية والربحية ومعرفة تأثير قرارات الشركة في كل جانب على الجوانب الأخرى .

❖ يطلق عليه التحليل الساكن [الجامد] ، لأنه يحلل لسنة واحدة ، وقد يعطي صورة مضللة ، فقد يكون أداء الشركة جيداً في مجال معين [فترة زمنية] بينما يكون ضعيفاً على مدة فترات زمنية طويلة .

❶ مقارنة نسبة السيولة :

- مقارنة نسبة التداول بمتوسط الصناعة ، يتبين أن الصناعة أفضل من شركة الروابي .
- في حين نجد أن النسبة السريعة للشركة أعلى من متوسط الصناعة .
- وبما أن عنصر الفصل بين النسبتين [نسبة التداول و التداول السريع] فهذا يدل على أن معدل دوران المخزون مرتفع بالنسبة لهذه الشركة .
- وقد يرجع ارتفاع النسبة السريعة إلى ارتفاع حجم الذمم المدينة وهذا ما يؤكد انخفاض معدل دورانها بمعدل الصناعة .

❷ الأصول و الأصول المتداولة :

- تتمتع شركة الروابي بمعدل مرتفع لمجموع الأصول والأصول المتداولة وانخفاض معدل دوران الأصول الثابتة ، الأمر الذي يعني أحد أمرين :
- كفاءة الشركة في إدارة مجموع الأصول .
- أو ارتفاع حجم الاستثمار في الأصول الثابتة ، ووجود طاقة معطلة ضمن الأصول الثابتة .

③ المديونية :

- نجد شركة الروابي تستخدم الديون في تمويل استثماراتها بصورة أكبر من متوسط الصناعة .
- كما أن ارتفاع معدل المديونية يؤدي إلى زيادة المخاطرة بالتالي لن يكون في مقدور الشركة الحصول على تمويل إضافي إلى بشروط قاسية .

④ مؤشرات الربحية :

- مؤشرات ربحية شركة الروابي تعتبر أقل من مثيلاتها في الصناعة ، عدا معدل العائد على الاستثمار ، فالقوة الإيرادية للشركة أقل من متوسط الصناعة .
- وقد يعود ذلك إلى انخفاض هامش الربح .
- أما ارتفاع العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية فقد يعود إلى ارتفاع صافي الربح بمشاركة الأوراق المالية وارتفاع نسبة المديونية التي تتميز بأنها أقل مصادر التمويل تكلفة .

✪ تحليل الاتجاه :

- إن تحليل النسب المالية القائم على سنة واحد يعتبر تحليلاً ساكناً وقد يعطي صورة مضللة ، فقد يكون أداء الشركة جيداً في مجال معين عند نقطة زمنية محدد [التحليل الساكن] بينما يكون ضعيفاً على مدى فترة زمنية طويلة .
- مثلاً : [الربحية] ، جيدة في سنة ولكنها تمثل ترجعاً مقارنة بالسنوات السابقة ، الأمر الذي يفسر تعرض الشركة لبعض المشاكل .
- لكي يتمكن المحلل المالي من استكمال التحليل و الوصول إلى نتيجة صحيحة ، عليه القيام بتحليل أداء الشركة عبر عدة سنوات .
- أي القيام بتحليل حركي عبر الزمن ويتم ذلك من خلال الاتجاه باستخدام الأشكال البيانية .

النسب المالية لشركة الروابي خلال الفترة من 2004-2008م:

- يشير الرسم البياني ، إلى معدل العائد على الاستثمارات ، ويوضح أن الشركة لها أداء جيد لآخر [5] سنوات ، في شكل متزايد وينسب أعلى من معدل الصناعة ، وهذا مؤشر جيد للدخول في الاستثمار في مثل هذه الشركة .

